فقد انشته طايفة وبناه اخرون ومن امثلته قوله تعالى اوليك يدخلون
الجنة ولا يظلمون شيا جنات عدن فجنات عدن بدل كل من بعض وهو
الجنة ورد بان ال في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فتكون بدل بعض
من كل وقول الشاعر رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
فان طلحة الطلحات بدل من اعظم كل من بعض ورد بانه يجوز ان يراد بالاعظم
الاعظم جملة الشخص وانما خصها بالذكر لانها قوام البدن فيكون بدل
كل من كل   من استطاع من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه
بدل من الناس المجرور   بدل من الناس الصادق بالمستطيعين وغيرهم
بناء على ان ال في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد والمعهود المستطيعون
لوجود شرط التكليف فهو بدل كل من كل وليس من فاعل الحج الذي
هو مصدر فاضافته للبيت من اضافة المصدر لمفعوله والفاعل من استطاع
منهم كاين هذا على الناس اي يجب على جميع الناس ان يحج من استطاع
منهم فاذا لم يحج المستطيع اثم الباقون وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف
غير المستطيع بحج المستطيع مع ان التكليف انما هو متعلق بالمستطيع لوجود شرط
التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد علم لزم على جعله من فاعلا فساد المعنى
هذا كله ان جعلت ال في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذكري
والمراد بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل من
فاعلا والناس وان تقدم في اللفظ لكنه موخر في الرتبة فان حج البيت مبتدا
والخبر قوله لله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا رتبته التقديم والتقدير
حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هولاء الناس المذكورين
غاية انه فيه اظهارا في محل الاضمار اي عليهم قال الناصر الطبلاوي وسكت
الضمير سد الوصف بما علامة على انها للعهد الذكري بل جعلها هذا
متوقف على جعلها استغراقية فقد صرح كثير بانه متى دارت الادارة
بين العهد وغيره حملت على العهد نظرا للقرينة المرشدة اهو وبذا يتبين
تاكيد تعلم ما في كلام المصنف في قوله على الاصح   ولا شرطية اي والجواب
محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج لانه لا حاجة للتكلف الحذف

مع

مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعلها من بدلا قال ابو حيان قال بعض النحا
بنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى احسن من حذف الضمير من البدل اه وفيه
هذا احيل من شرطية اولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم
على البدلية حذف الضمير من البدل خلافا فالمختارة الشارح   على الاصح فيهما
اي في كون من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الاصح صحة جعلها فاعلا ويكون معنى
تكليف غير المستطيع بان يحج المستطيع انه يلزمه الامر بالحج او بجعل ال عهدية
على التقرير السابق وجعلها شرطية وفيه قال الكسائي وقد ترجح بما سمعت
بدل الاشتمال وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية
فخرج بدل البعض من الكل وهذا البدل ايضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لانه
بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كما في مثال المصنف
او مقدر كما في قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار
بدل من الاخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم
عن ابي حيان ان المحققين لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال الرابط
لا كاشتمال الظرف على المظروف معناه ان المظروف اليه والمعتبر في بدل
الاشتمال هو ما ذكره المصنف من ان يكون المبدل منه بطريق الاجمال على
البدل بان يكون فيه اشعار به وان وجد اشتمال الظرف على المظروف
كما في المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير منظور اليه هو حاصل بطريق
الاتفاق ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد لتخلفه في نحو نفعني
زيد علمه وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه   مشعرا اي دالا عليه وقوله
ومتقاضيا اي طالبا والضمير في كونه ومتقاضيا راجع للمبدل منه وقوله اي
للبدل وانما كان مشعرا به ومتقاضيا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب
الظاهر كما في سرق زيد ثوبه فان السرقة لا تناسب زيدا وانما تناسب البدل
وهو الثوب   بحيث تبقى النفس مشوقة وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة اي
وذلك الاشعار والتقاضي بحالة هي ان تبقى النفس اه   الذي ذكره اي البدل
وقوله فيجيء هو اي البدل   الذي ذكر غلطا اي سبق اليه اللسان فالمراد به
الغلط اللساني وهذا القسم لا يقع في فصيح الكلام ولذا لم يذكره اهل المعاني
لانهم لا يتكلمون الا على الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص بفن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)